int@j
Information and Communications
Technology Association - Jordan

التاريخ: 6 نيسان 2020

دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز الأكرم ،،

الموضوع: أثر فايروس كورونا على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تهديكم جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات 'انتاج' أطيب التحيات، وتثمن جهودكم في التعامل مع الأزمة الخاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا.

دولة رئيس الوزراء

ان العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محليا سيغدون من أوائل المتاثرين من الانعكاسات التي سيحدثها فايروس كورونا، نظرا لشح السيولة المتوقع لدى الشركات العاملة في المملكة، بسبب توقف شبه كلي لأنشطتها وذلك كجزء مما يحدث في كافة القطاعات.

ان البلاد امام كارثة اقتصادية قد تحدث في حال عدم وجود استراتيجية واضحة لدعم القطاعات العاملة في المملكة، في حين لابد من اتخاذ إجراءات فورية تقي القطاعات من الأثر الذي سيعكسه الفايروس.

وإذ نثمن االقرارات التي تم اتخاذها من قبل حكومتكم، وبناء على تواصلنا بشركات القطاع من خلال استبيانات واجتماع عقد عن بعد مؤخرا، نرفق لكم بطيه مطالب شركات القطاع التي من الممكن تخفيف أثر الأزمة وإعادة عجلة الانتاج لما فيه مصلحة الوطن، آخذين بالإعتبار التحديات التي تواجهها الحكومة في هذا الظرف الاستثنائي

دولة الرئيس

ان هذه المطالب، في حال تم أخذها بعين الاعتبار ستساعد الشركات للحفاظ على سيولتها المتوفرة لديها لتتمكن من الحفاظ على موظفيها والإيفاء بالتزاماتها، وغير ذلك فان الشركات امام خيار تسريح العاملين في حال تعثر هذه الشركات.

Information and Communications
Technology Association - Jordan

وفي النهاية لابد من التأكيد على ان الأمور قد تسوء في حال عدم اتخاذ الإجراءات المعززة لبيئة الأعمال المحلية، ونحن في جمعية انتاج كهيئة مديرين وأعضاء على اتم الاستعداد للتشاور والتعاون معكم وتقديم أي دعم يساهم في اجتياز هذه الأزمة نحو الخروج منها معاً.

وفقكم الله عزوجل لخدمة الوطن في ظل قائد مسيرتنا جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. بشار حوامدة

جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات
انتاج

*** نسخة لمعالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة.**

int@j
Information and Communications
Technology Association - Jordan

مطالب جمعية انتاج نحو استدامة شركات القطاع

1) الموارد البشرية

- **في سبيل الحفاظ على الموارد البشرية حيث تم الاستثمار بهم من قبل الشركات خلال السنوات والعقود الماضية، ولاستمرار عمل الشركات نحو استقرارها ونموها بعد الأزمة تطالب جمعية انتاج بما يلي:**

- إتاحة تفعيل المادة 50 من قانون العمل و لكن لمدة 3 أشهر (أشهر 4 و 5 و 6) حيث أنه عند عودتنا للعمل يجب الاخذ بعين الاعتبار أنه سيحل شهر رمضان المبارك و تكون دورة العمل بطيئة.
- السماح بدوام كامل لموظفي الشركات بنسبة معينة وبشكل تدريجي تبدأ بعدد محدد (مثال 25% من عدد الموظفين لكل شركة) مع الأخذ بعين الاعتبار اتباع إجراءات الوقاية والسلامة ومراقبة تطبيقها

2) التدفق النقدي:

- **إن التدفق النقدي لدى أي شركة هو أساسي لاستدامتها، وبناء عليه تطالب جمعية انتاج بما يلي:**

- اعطاء أولوية لشركات تقنية المعلومات للحصول على قروض من خلال نافذة القروض والتسهيلات التي أقرها البنك المركزي (500 مليون دينار)، وكشف أي حساب بنكي لتحويل الرواتب لمدة 3 أشهر بحد أقصى بناء على التحويلات السابقة للرواتب التي تمت، بحيث يعتبر قرض سريع او جاري مدين، على أن يسدد المبلغ قبل نهاية العام..
- إعادة جدولة الالتزامات المالية (الديون التي ستستحق حتى شهر 2021/3) و ذلك لبعد نهاية عمر القرض و بدون فوائد إسوةً بالدول الاخرى التي طبقت هذه المبادرة، وتجميد الفوائد على التسهيلات البنكية (جاري مدين) حتى نهاية عام 2020، وعدم استيفاء أية مبالغ مالية وعمولات لقاء تجديد الكفالات المالية الصادرة من: كفالات دفعة مقدمة، كفالات دخول عطاء، كفالات حسن تنفيذ، كفالات صيانة، حتى نهاية السنة المالية، بالإضافة لإلى وضع آليه للتعامل مع الإعتمادات تضمن عدم تحويلها لقروض حال استحقت
- أن يطلب البنك المركزي من البنوك تسديد مطالبات مستحقات الشركات
- أن يكون لمؤسسة الضمان الاجتماعي دور في السداد المالي لرواتب الموظفين بناء على معايير يتم الاتفاق عليها آخذا بعين الاعتبار أن الموظفين

متعطلين عن العمل (مثال: الشركة تتحمل الثلث، مؤسسة الضمان تتحمل الثلث، والموظف يتحمل الثلث)

- تاجيل تسديد كافة الضرائب بانواعها حتى شهر مارس 2021 مع تقسيط المبالغ المالية المستحقة حتى نهاية عام 2021
- السماح للشركات بتقسيط قيمة البيانات الجمركية والتي يتم التخليص عليها خلال الأشهر 4 و 5 و 6 (بما تحويه من ضريبة مبيعات و قيم جمركية و رسوم وضرائب أخرى) لمدة سنتين دون أن يترتب على ذلك أية فوائد، هذا الأمر سيوفر للشركات مبالغ نقدية (كاش) هي بأمس الحاجه لها الآن دون أن يمس ذلك بأي حق للدولة
- تقسيط التزامات شركات الاتصالات للهيئة
- تسديد الحكومة ممثلة بوزارة المالية للدفعات المستحقة للشركات الخاصة بأسرع وقت ممكن
- أن تقوم الحكومة بتسديد ما قيمته 50% من قيمة المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا من قبل شركات القطاع الخاص كدفعة فورية مقابل كفالة بنكية وذلك لتعزيز المقدرة المالية لهذه الشركات وعدم الاصرار على الطريقه التقليدية في استلام المشاريع واتباع نفس قوانين الدفعات المعتمدة لدى الحكومه والمتمثل بدفع 100% من المبلغ عند انتهاء المشروع وتسليمه للجهاز الحكومي